

المراجع:

أرتوينيان أ.او، الجبهة القوقازية
أعوام ١٩١٤ - ١٩١٧ ، ١٩١٧ ، يريفان،
١٩٧١.

بروتوكولات جلسات التكتلات
الإسلامية في ممثلي ما وراء القوقاز،
والمجلس القومي الأذربيجاني عام
١٩١٨، باكو، ٢٠٠٦.

فتالي خان خويسي. حياته ونشاطه
(الوثائق والمواد)، باكو، ١٩٩٨.

Andrew Mango. Ataturk..
٢٠٠٤, London

- ١ وزیر الداخلیة رامیش ولی، وزیر
المالية کارتاشکیان)، وهدد بالخروج من
الحكومة الوزراء المسلمين. وفي الجلسة
المشتركة المنعقدة في ٧ ابريل لجمیع
مسلمی التكتلات أعضاء المبعوثية، قدم
خویسکی اقتراحاً "اعلام جمیع الأحزاب
المسئولة عن الرغبة التي لا تترنزع
لجمیع مسلمی التكتلات في المبعوثية،
أن تعلن عن استقلال ما وراء القوقاز"،
معلناً حتى أنه "في حال عدم التعاطف مع
هذه القضية بالنسبة للأحزاب الأخرى،
فسوف نصبح مضطرين للدخول في
النقاش حول قضية إمكانية إعلان استقلال
القوقاز الشرقي". وكان هذا أول ذكر
للسياسيين الأذربيجانيين حول إمكانية
إعلان استقلال أذربيجان.
- ٢ خویسکی اقتراحاً "اعلام جمیع الأحزاب
المسئولة عن الرغبة التي لا تترنزع
لجمیع مسلمی التكتلات في المبعوثية،
أن تعلن عن استقلال ما وراء القوقاز"،
معلناً حتى أنه "في حال عدم التعاطف مع
هذه القضية بالنسبة للأحزاب الأخرى،
فسوف نصبح مضطرين للدخول في
النقاش حول قضية إمكانية إعلان استقلال
القوقاز الشرقي". وكان هذا أول ذكر
للسياسيين الأذربيجانيين حول إمكانية
إعلان استقلال أذربيجان.
- ٣ ملخصاً حتى أنه "في حال عدم التعاطف مع
هذه القضية بالنسبة للأحزاب الأخرى،
فسوف نصبح مضطرين للدخول في
النقاش حول قضية إمكانية إعلان استقلال
القوقاز الشرقي". وكان هذا أول ذكر
للسياسيين الأذربيجانيين حول إمكانية
إعلان استقلال أذربيجان.
- ٤ ملخصاً حتى أنه "في حال عدم التعاطف مع
هذه القضية بالنسبة للأحزاب الأخرى،
فسوف نصبح مضطرين للدخول في
النقاش حول قضية إمكانية إعلان استقلال
القوقاز الشرقي". وكان هذا أول ذكر
للسياسيين الأذربيجانيين حول إمكانية
إعلان استقلال أذربيجان.

تنبع الدراسة

هذه الأحداث إلى المواجهات السياسية
التي لا تهدأ بين الأذربيجين والأرمن في
المبعوثية من جانب، والإقسام في الكتلة
الإسلامية بين أعضاء المساواة والبلشفة
من جانب آخر. لقد أصبحت الإبادة التي
جرت في مارس ضد السكان المسلمين
الآمنين في باكو، هي تحديداً الدافع الحيوي
الذي دفع النواب الأذربيجين إلى طرح
قضية استقلال الإقليم وقسمه الشرقي،
والذي اتخذ اسماً موحداً في ٢٨ مايو
هو أذربيجان. ولم يكن النواب المسلمين
راضيين عن الموقف السلبي اللامبالي
لقيادة المبعوثية وحكومة ما وراء القوقاز
نحو الأحداث المذكورة (كان الأمر
مفهوماً تماماً أن السلطة الحقيقة في
حكومة ما وراء القوقاز توجد في أيدي
حكومة ثلاثة، والتي يتضمن تشكيلها
الرئيس وزیر الحربة جيچتشکوری،

لا أذربيجان بلا قاراباغ





أول حكومة في جمهورية أذربيجان الديمقراطية

قام عضو الممثلية م. سيدوف بتقديم استنتاج عادل حول أن إبادة المسلمين من قبل الأرمن والقطاعات الأرمينية العسكرية "تستهدف تحقيق مهمة محددة، وهي - تطهير الأراضي للمهاجرين الأرمن وإقامة وحدة متماسكة لأرمينيا ذات الحكم الذاتي". وفي سياق النقاش حول القضية المذكورة، أشار النواب في ۱۳ مايو إلى أن "تصاعد الفوضى داخل المنطقة، وعدم الثقة في الجيران القوميين، والتباين في تقديم العون من جانب تركيا، قد أدى إلى الدفع بالبلاد نحو حافة الموت، ويضطرنا هذا الوضع إلى اللجوء نحو إتخاذ التدابير الجذرية على أرض الواقع". ومن ضمن هذه التدابير تقرر إرسال الوفود إلى باطوم، وذلك للإسراع في تقديم المساعدة من جانب تركيا، وتعيين الجنرال - المفوض لأذربيجان بصلاحيات واسعة، والإسراع في الفصل بين أراضي الشعوب الرئيسية الثلاثة في جنوب القوقاز.

وكانت هناك الضربة الأقوى لشق وحدة صفوف المبعوثية، والتي تمثلت في التطهير العرقي الدموي الذي جرى في نهاية مارس - أوائل إبريل في مدينة باكو والمراکز المحيطة بها، حيث قُتل عشرات الآلاف من السكان الأمنين بأيدي القوات العسكرية الأرمينية. وأدت

عليها الإعتراف بضرورة إعلان سيادة ما وراء القوقاز، إذ أن الوجود المستقبلي في ظل الظروف المشكّلة بعد أمر غير عاقل وغير ممكن". وبغض النظر عما فعله خويسكي في صالح الكتلة الجورجية والأرمينية عبر إقتراحه أن تتضمن المفاوضات السلمية مع الأتراك حدود عام ۱۹۱۴، فإن مطالبته بإعلان استقلال تلك المنطقة، لم تلق دعماً لها.

إن العامل الأهم في عدم الاستقرار الإقليمي مثله مثل آثار الأزمة الناجمة عن عمل المبعوثية، تمثل في المواجهات الأرمينية الأذربيجانية المتتصاعدة شهراً بعد الآخر. وفي تلك الفترة وفي مختلف أنحاء الأقليم: منطقة كراسكي، إقليم إيريفان، ومراسك باكو وبيليزفيتبول، بدأ مزاحمة المسلمين والتضييق عليهم من جانب العصابات المسلحة للتشكيلات العسكرية الأرمينية، والتي اكتسبت أفعالها في بعض الأماكن طابع الإبادة الجماعية. كما اكتسب صورة حادة التجاوزات المندلعة في إقليم إيريفان وفي أربعة مراکز أخرى، حيث تم تحرير حوالي ۲۰۰ قرية وبلدة أذربيجانية مع سكانها البالغين حوالي ۱۳۵ ألف شخصاً. ونتيجة لتلك الهجمات أصبح هناك ۸۰ ألف مسلم من اللاجئين. وفي الجلسة المنعقدة في ۱۰ إبريل،

وقد حظت الشروط الأخيرة بأهمية خاصة بالنسبة للجانب التركي - فقد كان إستقلال ما وراء القوقاز وإنفصاله عن روسيا يمثل بالنسبة إلى الأتراك أهمية تمثل في وجود جار لها أكثر ملاءمة، إذ أنه وكما أظهرت الأحداث التالية، فإن الأتراك كان في نيتهمربط الدولة الجديدة المشكّلة ببرنامج إقليمي أكثر اتساعاً من الذي تناولته معاهدة برسـتـليتوفسكي. غير أن مؤتمر ترابيزونـد إنتهـي دون نتائـج تذكرـ لم يستطـع النـواب الأـرمن والـجورجيـون فـي المـمـثـلـية قـبول تلك التـناـزلـاتـ الخـاصـةـ بـالـأـرـاضـىـ فـيـ الـمعـاهـدةـ المـذـكـورـةـ. وـكـانـ السـيـاسـيـوـنـ الـجـورـجيـوـنـ يـرـوـنـ بـصـورـةـ خـاصـةـ أـنـ التـناـزلـ عـنـ بـاتـومـ هوـ بـمـثـابـةـ "ـإـنـتـحـارـ قـومـيـ وـحـزـبـيـ". وـإـتـخـذـ النـوابـ الـأـذـرـيـوـنـ مـوـقـعاـ مـغـايـرـاـ. وـفـيـ كـلـامـهـ الـمـلـفـاةـ فـيـ الجـلـسـةـ التـاسـعـةـ لـلـمـبـعـوـثـيـةـ فـيـ ۲۲ـ فـبـرـاـيرـ، وـالـتـىـ نـاقـشـواـ فـيـهاـ قـضـيـةـ إـسـتـقـالـلـ الإـقـلـيمـ، أـعـلـنـ فـتـالـىـ خـانـ خـوـيـسـكـىـ أـنـ هـنـىـ يـتـحـقـقـ ذـلـكـ "ـفـإـنـنـاـ نـتـنـاـولـ بـحـرـصـ هـائـلـ وـكـبـيرـ مـسـأـلـةـ إـلـاـعـلـ الشـكـلـىـ لـإـسـتـقـالـلـ ماـ وـرـاءـ القـوـقـازـ، وـنـحـنـ نـشـعـرـ بـضـرـورـةـ الحـفـاظـ بـنـوـعـ مـرـبـاطـ مـعـ روـسـياـ المـرـكـزـيـةـ. وـإـعـتـرـفـ الـخـطـيـبـ قـائـلاـ:ـ وـلـكـنـاـ إـلـآنـ نـوـاجـهـ قـضـيـةـ إـبـرـامـ السـلـمـ مـعـ تـرـكـياـ". وـأـشـارـ خـوـيـسـكـىـ قـائـلاـ:ـ "ـإـنـ الـمـبـعـوـثـيـةـ

المستدعين للخدمة حوالي ١٠٠ من الأرمن والجورجيين إلى ١ من الأذريين. إن القدرة العالية في الحشد قد سهلها بشكل مؤثر تأسيس الفيلق الأرمنية والجورجية القومية في القوقاز عند نهاية عام ١٩١٧. وفي ظل هذا الوضع، وتحت ضغط القيادات الإسلامية فيما وراء القوقاز، والتي أدركت الآثار الخطيرة لهذا التوزيع العسكري غير المتوازن، تم إتخاذ قرار بتشكيل الفيلق الإسلامي كذلك. وتم توقيع الأمر بذلك القرار في ١٩ ديسمبر عام ١٩١٧، من قبل القائد الأعلى لقوات الجبهة القوقازية الجنرال بريجيفالسكي، وتم تعيين قائداً للفيلق، وهو رجل المدفعية الشهير في الجيش الروسي الجنرال على أغاث شيخليانسكي. غير أنه خلافاً للفيلق الأرمني والجورجي، فإن الفيلق الإسلامي لم يتكون على أرض الواقع. وكما يُعرف المؤرخ الروسي العسكري أ. ديربابين قائلًا: "في أوائل عام ١٩١٨ لم يتواجد الفيلق سوى على الورق - فلم يكن يضم سوى عدداً قليلاً من كوادر الأقسام والوحدات، وغاب عن صفوفه تقريراً التشكيل الطليعى من الضباط، ولم تكن هناك كفاية من السلاح والزخيرة والإمداد. وبصيغة ديربابين قائلًا بأن مثل ذلك الوضع قد ظل قائماً حتى إعلان استقلال أذربيجان، وإقامة جمهورية أذربيجان الديمocrاطية، فقط "كان الأتراك الذين دخلوا أراضي أذربيجان، هم من قدم العون للسلطات المحلية عند تشكيل القوات العسكرية".

ولكن من الجيد أن الأقسام الأرمنية ذات الخبرة والمزودة بالأفراد، لم تتمكن من المقاومة الجادة أمام الجيش العثماني. ونتيجة للمعارك غير المستمرة دخل الأتراك إرزينجان في ١٣ فبراير، ثم إلى إرزروم في ١٢ مارس. وأرغم زحفهم الطموح الممتلية على الموافقة في الدخول إلى المفاوضاتسلسلية مع تركيا، والتي بدأت في ترابيزوند في ١٤ مارس. وفي اليوم الأول طالب الوفد العثماني من وفد الممثليّة الإعتراف بشروط برست - ليتوفسكي وإعلان استقلالها عن روسيا.

من الأتباع الأتراك والروس الموجودين في روسيا، وفي الأقاليم التركية المحتلة، والطرد النهائي لتلك الكتائب المذكورة". غير أن قيادة البلاشفة لم تسرع في حل الأقسام الأرمنية. وأصدر إستالين قراراً للمفوضية الشعبية لشئون القوميات، في تسارتسين في ١٦ مارس عام ١٩١٨، لجميع اللجان الثورية وأركان الحرب والمؤسسات السوفيتية، نص فيه أن "اللجان الثورية الأرمنية لها الحق والحرية في تشكيل الكتائب الأرمنية من المتطوعين، ومحاصرة البرجوازية الأرمنية، وذلك بهدف تمويل تلك الكتائب". وتلتزم المؤسسات السوفيتية في تعهداتها "عدم وضع العوائق أمام تحرك تلك الكتائب التي تلني نداء حماية الوطن من المغتصبين الألمان - الأتراك وذلك أثناء توجههم صوب أرمينيا".

بصورة مضادة ومتناقضه تميزت العلاقة سواء من ناحية القيصرية أو روسيا السوفيتية نحو فكرة تسليح المسلمين - لم يرغبوها في مشاهدتهم في الطليعة، ولا في المناصب القيادية العليا (بإثناء عدد ضئيل من قادمي الضباط الأذريين). وكما يشير أ.و. أروتيونيان، ففى سنوات الحرب العالمية الأولى كان الجيش الروسي الذي يحارب ضد المانيا، والنمسا- المجر وتركيا، يضم حوالي ٣٠٠ ألف أرمني يقاتلون بين صفوفه. وعلى الجبهة القوقازية إزداد الوزن النوعي للأرمن المستدعين للتجنيد أكثر من ذى قبل. يعترف المؤرخ الأرمني قائلًا: "في أول يناير عام ١٩١٧، ونتيجة للحشد عبر الألوية المحلية في تقليس، انضم ٣٠٤٦٤ فرداً صالحين للخدمة العسكرية. وقد شكل الأرمن من بينهم ١٢١٩٢١ فرداً، والجورجيين - ١٢١١١٣، والروس - ٤٢٧١٢، والتاتار - ١٣١٤، واليهود - ٣٢٢١، والألمان - ٢٤١٣، وغيرهم من القوميات الأخرى - ١٤٧٠". وكما نرى فإن أغلب من تم إستدعاؤهم والذين حاربوا على الجبهة القوقازية، قد تشكلوا من الأرمن والجورجيين - وشكلت نسبة

من قبل لمنع السياسة الإنقاذية في القتل والتطهير العرقي لل المسلمين. إن الجنرال القيصرى نزار بيکوف (أرميني العرق، وقد الجنرال نزار بيکوف فرقة المشاة القوقازية الثانية أثناء الحرب الروسية التركية - ملحوظة المؤلف)، قد أصبح قائداً للفيلق الأرمني. وأصبحت حياة المسلمين في الغرب والشرق من حدود الدولة العثمانية عام ١٩١٤، تقع الآن في حالة من الخطر".

وفي واقع الأمر فقد تم الانسحاب من الأجزاء الروسية في ذلك الوقت (كانوا يفرون من الخدمة بصورة جزئية) وأصبح خط الجبهة إرزينجان- فان، في قبضة قطاعات ومقارز من الفيلق الأرمني، والذي تشكل في ديسمبر عام ١٩١٧ - يناير عام ١٩١٨، ويضم قوامه حوالي ٦٠٠٠ فرداً (كان عدد من التشكيلات العسكرية الجورجية ما بين ٣٥٠٠ - ٣٠٠٠ فرداً يقومون بحماية منطقة باقام). وكانت قاعدتهم تضم ٤ من المتطوعين الأرمن، يشمل كلاً منها على عدد ألف مقاتل، والتي تم تأسيسها في إبريل - مايو لعام ١٩١٥، بأمر من القيادة العليا للجيش القوقازي، وذلك لدعم الجيش الروسي على الجبهة القوقازية. ويقيم المؤرخ الأرمني أ.و. أروتيونيان في بحثه العلمي "الجبهة القوقازية في أعوام ١٩١٤ - ١٩١٧ - ١٩١٧" معلومات حول أنه "في شهر أكتوبر عام ١٩١٥ تم تشكيل ست فرق بعد إجمالي ٥٠٠٠ فرداً". وبالاستناد إلى الأرقام المذكورة، يقوم كذلك بذكر تأكيد جنرال الجيش الروسي ج. كورجانيان الذي شارك في الحرب العالمية الأولى على جبهة القوقاز، على أنه "في المرحلة الأولى بلغ عدد المتطوعين الأرمن ٢٥٠٠ شخصاً، فقط بعد ذلك إزداد عدد المتطوعين حتى وصل إلى ٦٠٠٠ فرداً". وإرتباطاً بهذا الأمر، يجدر التذكير أن البند ٥ من المادة ١ الملحق الإنقاذية الروسية التركية التابعة لمعاهدة برست - ليتوفسكي، ينص على أن روسيا السوفيتية "تعهد بحل وتسرح كتائب الرح الأرمن، المكونة

التطهير السريع لإقليم آناتولي الشرقي، وإعادته بصورة منظمة لتركيا". أما دوائر أردوغان، وكars، وباتوم، فيتبين أن يجري تطهيرها هي الأخرى من القوات الروسية على وجه السرعة. وكذلك في المادة المذكورة يشار إلى أن روسيا "لن تتدخل مستقبلاً في التنظيم الجديد للعلاقات الحكومية- الحقوقية والدولية- الحقوقية لتلك الدوائر، لكنها تسمح لسكان تلك الدوائر بوضع نظام جديد يتواافق مع الدول المجاورة، وخاصة مع تركيا". وبعبارة أخرى فقد أعيد تشكيل الحدود الروسية- التركية في المنطقة، في أعوام ١٨٧٧ - ١٨٧٨، وبالإضافة إلى ذلك فقد تشكلت المقدرات الحقوقية والعسكرية- السياسية لقطع الماقعات الجنوبية القوقازية من روسيا، وذلك في إطار التدريم القوى للتأثير على الوضع الإقليمي لتركيا العثمانية.

لم تتشكل العلاقة في المنطقة مع تركيا على نحو سهل. وبغض النظر عن هدنة السلام في أرزينجان الموقعة في أوائل ديسمبر عام ١٩١٧ مع مفوضية ما وراء القوقاز، إلا أن قيادة الجيش التركي قررت إستغلال فرصة إنهيار الجبهة القوقازية، وإستعادة الأرضى التي فقدتها خلال أعوام ١٩١٤ - ١٩١٦. وفي أوائل فبراير عام ١٩١٨ قام الجيش العثماني تحت قيادة وهيب باشا بالهجوم دفعه واحدة على العديد من المحاور، منها ثلاثة محاور إستراتيجية (ترابيوزوند- باتوم، إرزينجان، إرزروم- أخلسيخ، إرزروم- كars- أكسندروبول) ومحور محلى (بيازيد- إجدير- إتشميازين). وفي الحملة الخريفية وضع الجيش التركي هدفاً هاماً آخر وهو- إنفاذ آلاف المسلمين من الإبادة، وال موجودين في الأرضى التي إحتلتها الأرمن. وكما يشير إندر وانجو المؤرخ وعالم التركيات البريطاني، ومؤلف إحدى السير الذاتية الأكثر شهرة لمصطفى كمال أناتوراك، قائلاً "لقد كان للعثمانيين سبب آخر للزحف نحو الشرق: فقد ملا القوميون الأرمن الفراغ الذي نجم عن رحيل القوات الروسية، والتي سعت

السياسية، دافعت معاً عن الشعب الذي يمثلونه في معظم القضايا. ولا يعود هذا الأمر إلى الفترة اللاحقة لأحداث باكو الدموية في ٣١ مارس- أوائل إبريل، وذلك عندما توقف التكتل المنشق لمجلس باكو لبلاشفة الحزب الإشتراكي الديموقراطي الإسلامي عن القيام بالدور الذي يحط من قدره في جلسات الممثلية. إن المصالح السياسية غير المترافقه لكتل القومية المنشقة البارزة، أصبحت تمثل عائقاً لا يمكن تجاوزه بالنسبة إلى عمل الممثلية، وأدى إلى أن حكومة جنوب القوقاز التي شكلتها الممثلية، قد فقدت أهليتها في التصرف. كما كانت هناك أسباب أخرى أدت إلى أن الممثلية في أوائل عام ١٩١٨ لم تعد هيئه مؤثرة للسلطة التشريعية، وتحولت إلى ما يشبه مؤتمر ممثلي شعوب ما وراء القوقاز.

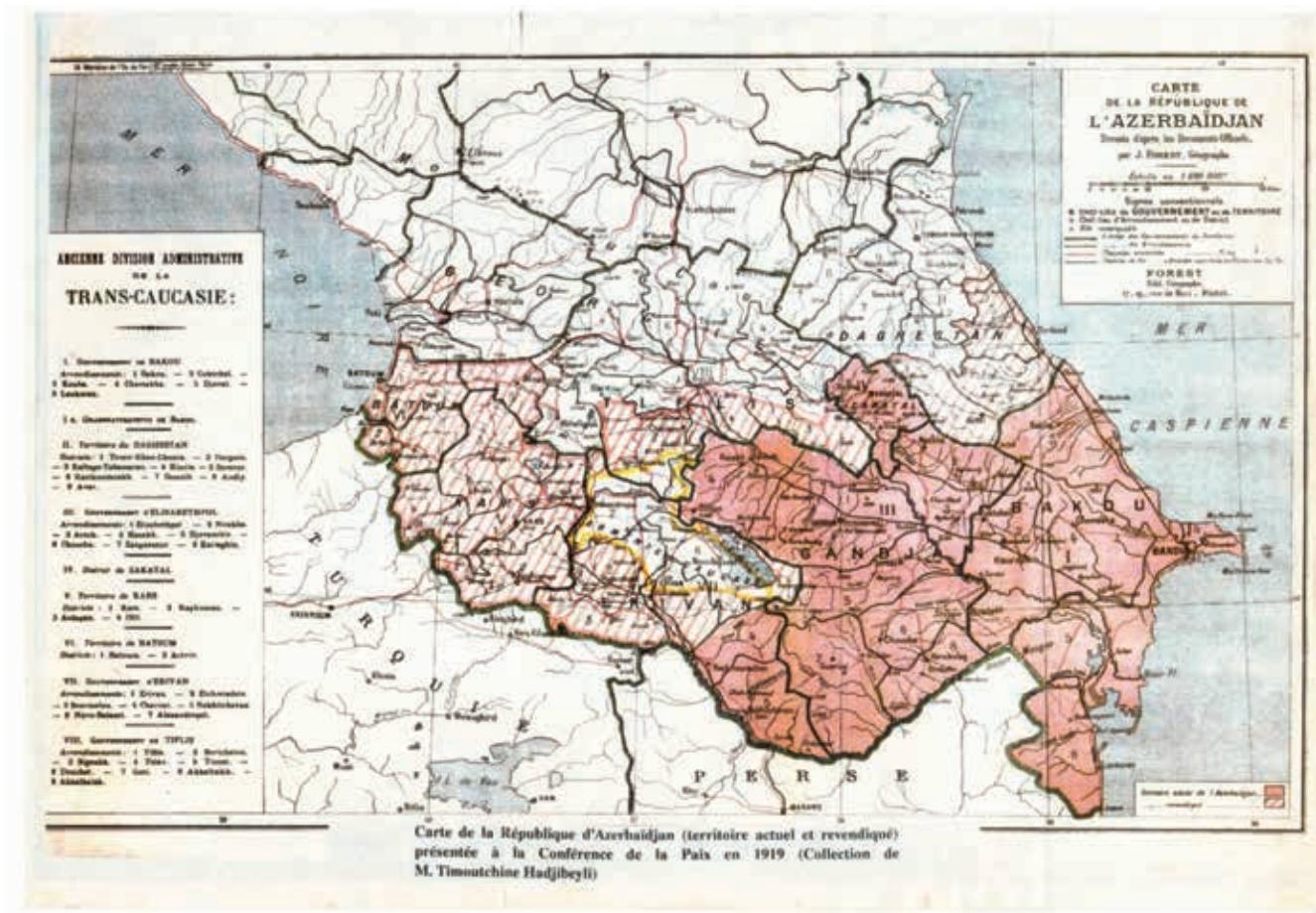
وأصبح من المستحيل إدارة الأوضاع في المنطقة، والتي أصبحت في واقع الأمر في حالة من الشقاقيات الأهلية والقومية المستمرة بين القوميات، والفوضى الداخلية، وأزمات السلع الغذائية، والتي صاحبها انتشار الجوع والأوبئة. لذلك، فإن أقصى القضايا التي تستطيع الممثلية حلها، وقامت بحلها، هي تلك المتمثلة في توفير الإنفاق المنسجم والسلمي بدرجة ما من الفوضى وعدم الاستقرار وال الحرب الأهلية في فترة ما بعد الإمبراطورية، إلى عهد الجمهورية المستقلة في جنوب القوقاز، والتي استمر عمرها لعامين، وذلك هو الإنجاز التاريخي الحقيقي للممثلية.

والعامل الأهم الذي دفع إلى إزدياد التناقضات بين القوى القومية السياسية الرائدة، تمثل في المعاهدة السلمية الموقعة في برست- ليتوفسكي في ٣ مارس بين روسيا السوفيتية من جانب، وبين كل من ألمانيا، النمسا- المجر، بلغاريا من جانب والدولة العثمانية من جانب آخر. ويتعرض البند ٤ من المعاهدة بصورة مباشرة إلى جنوب القوقاز، وطبقاً له فقد تعهدت روسيا "ببذل كل ما في وسعها، في سبيل

الحكومية)، قبل الدعوة إلى المؤتمر التأسيسي الجديد، تلك الممثلية التي تم تشكيلها في ١٤ فبراير عام ١٩١٨ من النواب المنتخبين في المؤتمر التأسيسي، وكذلك من ممثلي الأحزاب الإقليمية الأخرى (رفض البلاشفة الإشتراك في الممثلية). بالإضافة إلى ذلك، فقد ضم إليه ممثلين عن الأحزاب المشار إليها عالياً طبقاً للأصوات التي حصلوا عليها في انتخابات نوفمبر في المجلس التأسيسي. والمحصلة النهائية أن

الممثلية التي حل محل مفوضية ما وراء القوقاز ضمت ١٢٥ شخصاً منتخبـاً، بما فيهم ٣٢ نائباً من المناشفة الجورجيين، و"المساواة"، والتكتل المنضم إليه من الديموقراطيين غير الحزبيـن - ٣٠ نائباً، ومن الدشناـك - ٢٧ شخصاً. بالإضافة إلى ذلك انضم سبعة نواب من التكتل الإسلامي الإشتراكي إلى الممثلية، ومن "الإتحاد"- ٣، ومن الحزب الإشتراكي الديموقراطي - ٤. وشكل هؤلاء النواب الكتلة المنشقة لممثلية ما وراء القوقاز، والتي انضم إليها ٤ شخصاً. وإنعقدت الجلسة الأولى للممثلية في تفليس، وذلك في ٢٣ فبراير عام ١٩١٨. وفي ١٦ مارس عُقد في تفليس الجلسة الأولى للكتلة الإسلامية المنشقة برئاسة رسول زاده، والتي شارك فيها ١٥ من بين قوائم ٤ نائباً.

وبغض النظر عن أن الممثلية قد تم تشكيلها طبقاً للمبدأ الحزبي، إلا أن عملها اكتسب على الفور طابع المنافسة السياسية الحادة بين ممثلي الأعراق الرئيسية الثلاثة للمنطقة- الآذريون، والأرمن، والجورجيين. زد على ذلك أن النواب الآذريـن في هذه المنافسة قد وجدوا أنفسهم في وضع لا يحسدون عليه، حيث أنهم كانوا مبعثرـين في أربعة أحزاب، في الوقت الذي كان فيه الجورجيون والأرمن مـنـكـلـيـنـ في إطار أحزابـهمـ القومـيةـ "القاعدـيةـ"ـ وتقـدوـواـ بـمـوـاـقـفـ موـحـدـةـ.ـ غيرـ أنـ المـجـمـوـعـاتـ السـيـاسـيـةـ الأـذـرـيـجـانـيـةـ،ـ وبـغـضـ النـظرـ عـنـ الإـخـلـاقـاتـ فـيـ البرـامـجـ وـالـمـوـاـقـفـ



— ٨٤,٧٤٨ صوتاً.
— ٨ حزب "الإتحاد"
— ٦٦,٥٠٤ صوتاً.
وقد أكدت الانتخابات على المواقف القيادية لثلاثة من الأحزاب القومية الرائدة، مستندة إلى عدم تقبل الشعب للبلاشفة. فقد كانت باكو إستثناءً، حيث حصل البلاشفة تحت قيادة مجلس باكو الذي يترأسه شوميان، على ٢٠٪ من أصوات جميع السكان المقيمين، وعلى أكثر من ٧٠٪ من أصوات جنود حامية باكو. ونتيجة لذلك، تم إنتخاب ٣٤ نائباً من جنوب القوقاز في الإجتماع التأسيسي. وكان من بينهم ١٢ من المسلمين. غير أن الإجتماع تم فضه في يوم افتتاحه، وارتباطاً بهذا الأمر، فإن النواب المنتخبين عن المنطقة اتخذوا قراراً بتشكيل هيئة محلية للسلطة- مماثلة لما وراء القوقاز (الهيئة التمثيلية والتشريعية للسلطة

— ٢٦ — ٢٨ نوفمبر لعام ١٩١٧، وشارك فيها خمسة عشر حزباً فيما وراء القوقاز، بما فيها ثمانية أحزاب بارزة، وتوزعت الأصوات بينهم على النحو التالي:
— ١- الديمقراطي الإشتراكي الجورجي (المنافحة) — ٦٦١,٩٣٤ صوتاً.
— ٢- «المساواة» — ٦٤٥,٨١٦ صوتاً.
— ٣- "الدشناكيون" — ٥٥٨,٤٠٠ صوتاً.
— ٤- الكتلة الإسلامية الإشتراكية — ١٥٩,٧٧٠ صوتاً.
— ٥- الإشتراكيون الثوار — ١١٧,٥٢٢ صوتاً.
— ٦- البلاشفة — ٩٨,٥٨١ صوتاً.
— ٧- الحزب الإشتراكي الديمقراطي الإسلامي

بيتروجراد لممثلي الشعب الذي يترأسه لينين، وذلك في تبنيهم لسياسة إقامة الحكومة المستقلة الأقليمية. وقد سقطت الحاجة إلى المجالس القومية القوية في اللجنة الخاصة لما وراء القوقاز، وفي ٢٨ نوفمبر تحولت هذه الهيئة المذكورة التي لم تتجح في إثبات نفسها، إلى مفوضية ما وراء القوقاز، والتي أصبحت الهيئة العليا للسلطة الأقليمية. وفي مفوضية ما وراء القوقاز التي ترأسها إ. جيجشكورى الإشتراكي الديمقراطي الجورجي، إنضم أربعة من «المفوضين» الأذريين هم: ف. خويiskى، و.م. جعروف، وخ. خاس محمدوف، وخ. ميليك أصلانوف. وكانت المفوضية مثلها مثل الهيئات الأقليمية السابقة، تعدد من قبل أصحابها هيئة مؤقتة تظل قائمة حتى الدعوة إلى الإجتماع التأسيسي لعلوم روسيا. وقد جرت الانتخابات للمؤتمر التأسيسي في



الوفد الأذربيجاني في مؤتمر فرساي للسلام . باريس ، ١٩١٩

بакو لنواب العمال والجنود، ومن جديد أكد المؤتمر الأول لحزب «المساواة»، المنعقد في شهر نوفمبر، على توجه القادة السياسيين الأذربيجانيين نحو إقامة جمهورية أذربيجان القومية ذات الحكم الذاتي، ضمن تشكيل جمهورية روسيا الإتحادية، ودعم فكرة دعوة المؤتمر التأسيسي لعموم روسيا، والذي يفترض أن يقوم بحل القضايا الرئيسية لشكل النظام والحياة في المنطقة.

الحكومة الأولى لجمهورية أذربيجان الديمقراطية
وبعد إنقلاب أكتوبر المسلح، والذي اعتبرت فيه القوى القومية الرائدة بالمنطقة (المنашفة، وأعضاء المساواة والدشناكيون) أن التهديدات تصب نحو طموحاتهم الطاردة المركزية، واجتمع ممثلوهم في ٢٤ فبراير في تقليس، وأعلنوا رفضهم الاعتراف بسلطة مجلس

على مستوى عموم روسيا- وعلى وجه الخصوص في المؤتمر الإسلامي لعموم روسيا، المنعقد في ١ مايو في موسكو، والذي قرر أن «شكل نظام الدولة في روسيا الأكثر تلبية لمصالح الشعوب الإسلامية، بعد الجمهورية الديموقراطية القائمة على الأسس الأولية القومية الإقليمية الفيدرالية».

وإجمالاً، عبر صيف- خريف عام ١٩١٧، جرى الانتهاء من عملية تكثيل جميع القوى القومية السياسية للأذربيجانيين في جنوب القوقاز، وذلك في إطار الدور القائد «للمساواة». وفي المراكز تم تأسيس اللجان القومية الإسلامية، والتي شغل معظم مواقعها أعضاء المساواة، وإن كانوا تقريراً وفي كل مكان الواقع الأعلى من البلاشفة وحزب الإشتراكيين الثوار. وقد انتصر نفس هذا الحزب في الإنتخابات الأولية الخريفية في مجلس

المؤقتة لمجلس هيئات باكو الاجتماعية الإسلامية، وذلك في إجتماع متعدد ومفكري باكو المسلمين (الإنتمانجنسيا) تحت رئاسة فتالي خان خويسي. وفي أوائل سبتمبر أعيد تشكيله إلى مجلس ما وراء القوقاز المركزي الإسلامي القومي. وقد ضم هذا الأخير بين صفوفه القوى السياسية الرائدة للمسلمين في المنطقة. وفي ١٥ إبريل عُقد في مدينة غنجه المؤتمر التأسيسي لحزب الفيدراليين الببوركي، والذي إتحد لاحقاً- في ٣ يوليو مع حزب «المساواة». ووضع الفيدراليون هدفهم في تحقيق الحكم الذاتي لأذربيجان، وذلك في إطار جمهورية روسيا الإتحادية الفيدرالية. ودافع عن هذا المبدأ زعماء الحركة الأذربيجانية - محمد رسول زاده، وعلى مردان بك توشيشيف، وفتالي خان خويسي، ليس فقط على المستوى الإقليمي، بل أيضاً

رحمن مصطفايف
 المرشح لنيل درجة الأستاذية فى العلوم التاريخية
 بمناسبة مرور ٩٠ عاما على
 جمهورية أذربيجان الديمقراطية

من ولاية امبراطورية إلى جمهورية برلمانية (فبراير ١٩١٧ - مايو ١٩١٨)

شهرأً من تاريخ الجمهورية الأولى، يصبح قاصراً دون دراسة العمليات السابقة التي جرت في جنوب القوقاز بعد إنهايار الإمبراطورية الروسية. وقد أدى انتصار ثورة فبراير إلى التسرع الجوهري لعمليات تطور الحركات القومية والبناء السياسي في هذه المنطقة. ففي ٢٢ مارس عام ١٩١٧ في تفليس، وبمبادرة نواب ما وراء القوقاز في مجلس الدوما الحكومي، وبقرار الحكومة المؤقتة، تم تشكيل اللجنة الخاصة لاما وراء القوقاز. وتقريراً في نفس هذا الوقت في باكو، تم تأسيس لجنة باكو التنفيذية المؤقتة، والتي انضم إلى تشكيلها ممثلون للإدارة الذاتية، ومجلس النواب العماليين والنوابات. كما أن الاختمار السياسي قد شمل الشعوب الرئيسية في المنطقة، بما فيها الأذريون. وفي التاسع من إبريل جرى اختيار المكتب السياسي للجنة

الأرشيفية، بل أيضاً في تصنيف تلك الوثائق المعروفة بالفعل. كما أن هذه الوثيقة تتمتع بأهمية سياسية كبيرة. ففي المراحل الأولى التي كان أولها من عام ١٩١٩ - ١٩٢٠، والثانى من ١٩٢٠ - ١٩٩١، والثالث منذ عام ١٩٩١، يجرى النظر إلى الجمهورية في إطار ارتباطها التاريخي المتصل والمتوالى، باعتبارها مراحل متلاصقة ومعقدة لكنها موحدة، وذلك على الدرب المتصل لتطور الدولة الأذربيجانية.

إن التجسيد المتلاحق لإهتمام وإحترام الدولة نحو تاريخ جمهورية أذربيجان الديمقراطية، قد تبلور في مرسوم رئيس أذربيجان إلهام علييف، الصادر في ١٥ فبراير عام ٢٠٠٨ حول «اليوبيل التسعين لجمهورية أذربيجان الديمقراطية». غير أن تحليل الثلاثة وعشرين

فى السنوات الأخيرة، أصبح تاريخ جمهورية أذربيجان الديمقراطية، موضوعاً يجذب الاهتمام الواسع للمؤرخين والخبراء السياسيين ليس فقط في بلادنا، بل وخارج حدودها. وفي هذا الإطار، ينبغي الإشارة إلى الإسهام البارز ذى وجهة النظر العلمية والسياسية لرئيس الجمهورية الراحل حيدر علييف، وذلك في مجال الدراسة الشاملة لتراث الجمهورية الأولى. وقد كان المرسوم الذى وقعه في ٣٠ يناير عام ١٩٩٨ حول «التدابير اللازمة بمناسبة مرور ٨٠ عاماً على إقامة جمهورية أذربيجان الديمقراطية»، خطوة هامة على طريق دراسة التاريخ الوطنى، الدراسة الحقيقة العلمية المتحررة من المعطبيات السلافية السياسية، والمذهبية السياسية. إن أهمية المرسوم المذكور لا تتحصر فقط في كشف ما لم يطبع قبلًا من الوثائق